الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/١٠
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/١/٢٥
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

دور الحكم الرشيد في بناء السلام في العراق

The Role of Good Governance in Peace building in Iraq

م.م.إيلاف خضير عباس
Asst. Lecturer Elaf Khudair Abbas
جامعة بغداد– مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies
قسم الدراسات السياسية الإقليمية والدولية
Department of Regional and International Political Studies
elaf.khodair1201e@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

دور الحكم الرشيد في بناء السلام في العراق

م.م.إيلاف خضير عباس

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الحكم الرشيد وبناء السلام في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، من خلال الجمع بين الإطارين المفاهيمي والنظري من جهة، والواقع التطبيقي وتحدياته من جهة أخرى. ينطلق البحث من مسلمة مفادها أن السلام المستدام لا يمكن أن يتحقق في بيئة تفتقر إلى منظومة حكم رشيد، تجسد مبادئ سيادة القانون، والشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والعدالة الاجتماعية.

يتناول البحث في شقه النظري مفهوم الحكم الرشيد ومبادئه الأساسية كما بلورتها الأدبيات الدولية، إلى جانب مفهوم بناء السلام في سياقات ما بعد الصراع، مع التركيز على خصوصية الحالة العراقية بوصفها حالة انتقال معقدة من انهيار الدولة إلى محاولة إعادة تشكيلها. أما في الشق التطبيقي، فيحلل البحث واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في العراق بعد (٢٠٠٣)، ولا سيما في مجالات سيادة القانون، ومكافحة الفساد، والمشاركة السياسية، وحوكمة الاقتصاد، ثم يدرس أثر غياب أو ضعف هذه المبادئ على مسار بناء السلام والاستقرار، وكيف أسهمت ظواهر مثل الفساد، وضعف سيادة القانون، ونظام المحاصصة، في إعادة إنتاج العنف وإعاقة عملية المصالحة وإعادة الإعمار. يخلص البحث إلى أن تعزيز الحكم الرشيد يشكل شرطًا بنيويًا لأي مشروع جاد لبناء السلام في العراق.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد ، بناء السلام ، سيادة القانون ، الفساد، المساءلة والشفافية.

Abstract:

This study examines the relationship between good governance and peace building in Iraq after 2003. It combines a conceptual and theoretical framing with an analysis of practice and its constraints. The study starts from the premise that sustainable peace cannot emerge in a context that lacks a functioning system of good governance that embodies the principles of the rule of law, transparency, accountability, participation, and social justice.

On the theoretical level, the research reviews the concept of good governance and its core principles as developed in international literature, alongside the concept of peace building in post-conflict settings, with a focus on the Iraqi case as a complex transition from state collapse to attempted state reconstruction. On the empirical level, the study analyzes the extent to which good governance principles have been implemented in Iraq after (2003), especially in the domains of the rule of law, anti-corruption, political participation, and economic governance. It then traces how the absence or weakness of these principles has affected peace building and stability, and how corruption, weak rule of law, and consociational power-sharing have reproduced violence and obstructed reconciliation and reconstruction. The study

concludes that strengthening good governance is a structural precondition for any serious project of sustainable peace in Iraq.
Keywords: Good governance , Peace building, Rule of law , Corruption.

المقدمة:

شهد العراق منذ عام (٢٠٠٣) تحولاً جذريًا في بنيته السياسية والدستورية، رافقته آمال واسعة بانتقال ديمقراطي يضع حدًا لدورات الاستبداد والعنف، ويفتح المجال أمام بناء دولة مواطنة ومؤسسات خاضعة للمساءلة. غير أن هذه الآمال اصطدمت بواقع معقد اتسم بانهيار مؤسسات الدولة، وتسييس الهويات الفرعية، وانتشار الفساد، وتعدد الفاعلين المسلحين، ما جعل مسار بناء السلام هشًا ومتعرجًا.

في هذا السياق، لم يعد الحكم الرشيد مجرد مفهوم نظري في أدبيات التنمية والعلاقات الدولية، بل تحول إلى ضرورة عملية لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق. فغياب منظومة حكم رشيدة، قادرة على فرض سيادة القانون، وضمان العدالة في توزيع الموارد، وتكريس الشفافية والمساءلة، شكل أحد أبرز العوامل التي غذت الانقسام الأهلي، وأضعفت شرعية الدولة، وفشلت مشاريع إعادة الإعمار وبناء السلام.

ينطلق هذا البحث من سؤال جوهري: كيف أثر مستوى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في العراق بعد (٢٠٠٣) على جهود بناء السلام والاستقرار؟ ومن خلال الإجابة عن هذا السؤال، يسعى البحث إلى ربط الإطار المفاهيمي للحكم الرشيد وبناء السلام بالواقع العراقي، بما يسمح بفهم أعمق لأسباب تعثر الاستقرار، واستشراف مداخل إصلاحية أكثر واقعية.

أهمية البحث:

أهمية البحث تأتي من تركيزه على الربط بين مفهوم الحكم الرشيد وبناء السلام في حالة عراقية معقدة، يوضح البحث أن الفساد وضعف القانون والمحاصصة ليست مشكلات إدارية بل عوامل تفجر النزاع وتعرقل المصالحة. كما يقدم إطارًا تحليليًا يمكن أن تستفيد منه صانعات وصناع القرار عند صياغة سياسات إصلاح الحكم في العراق.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الآتي : كيف أثر ضعف تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في مسار بناء السلام والاستقرار؟ وهل يمكن تحقيق سلام مستدام في ظل استمرار الفساد والمحاصصة وضعف سيادة القانون؟ وما حدود قدرة إصلاح منظومة الحكم على معالجة الأسباب البنيوية للصراع وعدم الاستقرار؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن ضعف تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، وخاصة في مجالات سيادة القانون والشفافية والمساءلة والمشاركة كان عاملًا حاسمًا في إعاقة جهود بناء السلام والاستقرار. وأن تعزيز هذه المبادئ يشكل شرطًا ضروريًا لتحقيق سلام إيجابي ومستدام ومعالجة جذور النزاع.

منهجية البحث:

يعتمد البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا حيث يتم توظيف أدبيات الحكم الرشيد وبناء السلام لتحليل الحالة العراقية بوصفها دراسة حالة، ويستند إلى تحليل محتوى الدستور والقوانين والتشريعات ذات الصلة إلى جانب تقارير ودراسات أكاديمية ودولية تناولت قضايا الفساد وسيادة القانون وبناء السلام في العراق بعد (٢٠٠٣).

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للحكم الرشيد وبناء السلام

في سياق الدول الخارجة من الصراع، لا تُقاس فاعلية الدولة بمدى سيطرتها الأمنية فقط، بل بقدرتها على تأسيس عقد اجتماعي جديد يقوم على قيم المواطنة، والمساءلة، والتنمية الشاملة **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)**. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى نموذج حوكمة يتجاوز الطابع التقليدي للسلطة، نحو نموذج يُمكن المجتمع، ويُشرعن القرار السياسي، ويضمن عدالة التوزيع، إذ ذلك ما يُعرف بالحكم الرشيد، بوصفه الإطار الناظم للعلاقة بين الدولة والمجتمع، والمحدد لشرعية الممارسة السياسية ومخرجاتها التنموية. الحكم الرشيد لم يعد خيارًا نظريًا في العراق، بل ضرورة وطنية ملحة **(عزمي)**. إذ أثبتت تجارب ما بعد عام (٢٠٠٣) أن غياب منظومة حكم رشيد شاملة كان أحد أبرز أسباب الانقسام الأهلي، وتفكك مؤسسات الدولة، وفشل مشاريع إعادة الإعمار. كما أن إعادة بناء السلم الأهلي لا يمكن أن تتم بمعزل عن بناء مؤسسات فاعلة، عادلة، خاضعة للمساءلة، وقادرة على تمثيل المواطنين جميعًا دون تمييز. **(البياتي ٢٠١٣، ٤٥-٤٨)**

وعليه، يتناول المبحث في مطلبه الأول الأسس النظرية والعملية للحكم الرشيد، باعتباره الإطار الذي تستند إليه الدول في بناء مؤسسات قوية وفعالة وقادرة على تحقيق التنمية والاستقرار. ثم ينتقل في المطلب الثاني لبحث تحديات بناء السلام في العراق بعد (٢٠٠٣)، بوصفه مثالاً مركباً يعكس صعوبة الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة الدولة، ويكشف كيف أن غياب الحكم الرشيد يقود إلى تعطيل جهود السلام، بينما يشكل تبنيه الطريق الأكثر واقعية لإعادة بناء الثقة وتعزيز الاستقرار الوطني.

المطلب الأول: ماهية الحكم الرشيد ومبادئه الأساسية

لم يعد مفهوم (الحكم) يقتصر على المفهوم التقليدي (للحكومة) بوصفه كيان رسمي يمارس السلطة، بل تطور ليشمل منظومة أوسع من العمليات والمؤسسات، الرسمية وغير الرسمية، التي من خلالها تتم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وتُمارس السلطة، وتُتخذ القرارات التي تؤثر على حياة المواطنين **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)**. وفي هذا السياق، ظهر مصطلح (الحكم الرشيد) أو (الحكم الصالح) ليعبر عن النموذج المثالي لممارسة هذه السلطة، بحيث تكون قائمة على مجموعة من المبادئ والقيم التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي. **(البياتي ٢٤)**

يمكن تعريف الحكم الرشيد بأنه: ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وهو يضم الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن من خلالها المواطنون والمجموعات من التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم، وتسوية خلافاتهم **(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٧)**. هذا التعريف يؤكد على أن الحكم الرشيد ليس مجرد كفاءة إدارية، بل هو عملية تشاركية وتفاعلية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وقد تبلورت مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل أركان الحكم الرشيد، والتي تحظى بتوافق واسع في الأدبيات الدولية، ويمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

١. **المشاركة:** يعني هذا المبدأ ضرورة إشراك جميع فئات المجتمع، رجالاً ونساءً، وأقليات دينية وإثنية، في عملية صنع القرار، سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات تمثيلية شرعية. تضمن المشاركة أن تكون السياسات العامة معبرة عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، مما يعزز من شرعية الدولة وقبول قراراتها لدى المواطنين. **(Almansarawi 2024, 208, 210)**

٢. **سيادة القانون:** يشير هذا المبدأ إلى ضرورة وجود أطر قانونية عادلة ومنصفة، يتم تطبيقها على الجميع دون تمييز أو استثناء، بما في ذلك مسؤولي الدولة أنفسهم. يتطلب ذلك قضاءً مستقلاً ونزيهًا، وأجهزة أمن وإنفاذ قانون مهنية تحترم حقوق الإنسان، وتضمن حماية المواطنين وممتلكاتهم. وقد شهد العراق تحولاً في الحوكمة المجتمعية من القواعد غير المكتوبة إلى قوانين عامة يمكن للجميع الوصول إليها، مما يمثل تطوراً في مفهوم سيادة القانون. **(عزمي)**

٣. **الشفافية:** تعني الشفافية أن القرارات التي تتخذها مؤسسات الدولة والعمليات التي تتبعها تخضع لقواعد واضحة ومعلنة، وأن المعلومات المتعلقة بهذه القرارات متاحة للجمهور ووسائل الإعلام. الشفافية تحد من

الفساد وتساعد المواطنين على مساءلة المسؤولين عن أفعالهم. يعد تطبيق الحكومة الإلكترونية أحد الآليات التي يمكن أن تساهم في تعزيز الشفافية والكفاءة الحكومية في العراق . **(محمد ٢٠١٩، ١١٣)**

٤. **المساءلة والمحاسبة:** هذا المبدأ هو نتيجة طبيعية للشفافية، ويعني أن جميع أصحاب السلطة، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص أو المجتمع المدني، مسؤولون أمام الجمهور وأمام المؤسسات المعنية عن قراراتهم وأدائهم. تتطلب المساءلة وجود آليات رقابية فعالة، برلمانية وقضائية وشعبية، قادرة على محاسبة المقصرين والفاسدين. وقد أظهرت دراسات في السياق العراقي أن تطبيق مبدأ المساءلة له تأثير إيجابي كبير على جودة الأداء، كما في القطاع المصرفي. **(باحثون)**

٥. **الفعالية والكفاءة:** يقصد بذلك قدرة مؤسسات الدولة على استخدام الموارد المتاحة (البشرية والمالية والطبيعية) بأفضل طريقة ممكنة لتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق النتائج المرجوة. يتطلب ذلك وجود إدارة عامة حديثة، وتخطيط استراتيجي، وتقييم مستمر للأداء.

٦. **العدالة والإنصاف والشمول:** يقتضي هذا المبدأ أن يشعر جميع أفراد المجتمع بأن لهم نصيباً في مقدرات وطنهم، وأن الفرص متاحة لهم لتحسين أوضاعهم المعيشية. يجب على الدولة أن تضمن عدم تهميش أو إقصاء أي فئة من فئات المجتمع، وأن تعمل على توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفاً.

٧. **الاستجابة:** يجب أن تكون المؤسسات والعمليات الحكومية قادرة على خدمة جميع أصحاب المصلحة خلال فترة زمنية معقولة. يعني ذلك أن الدولة تستمع إلى هموم مواطنيها وتستجيب لمطالبهم واحتياجاتهم المتغيرة. **(Mazhari ٢٠٢٣)**

في السياق العراقي، يكتسب تطبيق هذه المبادئ أهمية مضاعفة، نظراً لأن غيابها كان سببًا رئيسيًا في العديد من الأزمات التي مرت بها البلاد. فمكافحة الفساد الإداري، على سبيل المثال، تعد تطبيقًا مباشرًا لمبادئ الشفافية والمساءلة، وقد أظهر المشرع العراقي اهتمامًا بوضع سياسات جنائية لمكافحته(**هيئة النزاهة الاتحادية ٢٠٢١–٢٠٢٤**). كما أن ترسيخ القيم الدستورية المرتبطة بالحكومة المفتوحة والعدالة يمثل تحديًا جوهريًا للإطار القانوني العراقي **(Hasan 2024, 208)**. إن تبني هذه المبادئ بشكل جاد وحقيقي لا يمثل ترفًا فكريًا، بل هو ضرورة ملحة لإعادة بناء عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع في العراق، وهو ما يقودنا مباشرة إلى دور هذا المفهوم في عملية بناء السلام.**(Intizar et al. 2025, 563)**

المطلب الثاني: بناء السلام في سياقات ما بعد الصراع: التحديات والمقومات في العراق

يُعد مفهوم بناء السلام من المفاهيم المحورية في دراسات العلاقات الدولية وإدارة النزاعات، وقد اكتسب أهمية خاصة في حقبة ما بعد الحرب الباردة مع تزايد عدد الصراعات الداخلية والحروب الأهلية.

يتجاوز بناء السلام مجرد التوصل إلى اتفاقيات لوقف إطلاق النار أو نشر قوات حفظ السلام، كما أنه يختلف عن عملية صنع السلام التي تركز على المفاوضات الدبلوماسية لإنهاء القتال. بناء السلام هو عملية أعمق وأشمل وطويلة الأمد، تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية والهيكلية للنزاع، وبناء المؤسسات والعلاقات التي تمنع تجدد العنف، وتؤسس لسلام إيجابي ومستدام . **(غالي ١٩٩٢)**

يُعرف الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي بناء السلام بأنه (الإجراءات الرامية إلى تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز السلام وتوطيده لتجنب الانزلاق مرة أخرى إلى الصراع) **(غالي ١٩٩٢)**. هذا يعني أن بناء السلام يركز على خلق بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية قادرة على استيعاب الخلافات وحلها بالطرق السلمية، وتشمل أنشطة بناء السلام مجموعة واسعة من التدخلات، من بينها: نزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم، إصلاح قطاع الأمن (الجيش والشرطة)، تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء، دعم عمليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، إجراء انتخابات ديمقراطية، إعادة بناء البنية التحتية والاقتصاد، ودعم المجتمع المدني. **(عبد الله وآخرون ٢٠١٨، ٤٨)**

في العراق، بدأت جهود بناء السلام بعد عام (٢٠٠٣) في ظل ظروف استثنائية بالغة التعقيد. فالبلاد لم تكن تخرج من صراع أهلي تقليدي، بل من انهيار كامل للدولة أعقبه احتلال أجنبي، ثم انزلقت في دوامة من العنف الطائفي، والتمرد، والإرهاب، بلغت ذروتها مع سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي على مساحات واسعة من البلاد في عام (٢٠١٤) **(محمد وكاظم ٢٠٢٢، ٣١)**. هذا المسار المعقد فرض على عملية بناء السلام في العراق مجموعة من التحديات الفريدة والمترابطة:

أولاً: تحدي بناء الدولة والمؤسسات: كانت المهمة الأولى هي إعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية على أسس جديدة. إلا أن هذه العملية واجهت صعوبات هائلة، حيث أدى حل الجيش والأجهزة الأمنية السابقة، واعتماد نظام المحاصصة الطائفية والإثنية في توزيع المناصب، إلى خلق مؤسسات ضعيفة ومجزأة تفتقر إلى المهنية والولاء الوطني، مما أضعف قدرتها على فرض سيادة القانون وتقديم الخدمات الأساسية . **(Ahmed and Eahya 2024, 1594)**

ثانياً: غياب الأمن وتعدد الفاعلين المسلحين: شكل انعدام الأمن التحدي الأكبر أمام أي محاولة لبناء السلام. فانتشار الميليشيات والجماعات المسلحة خارج سيطرة الدولة، واستمرار الهجمات الإرهابية، خلقا بيئة من الخوف وعدم اليقين، وأعاقا عودة الحياة إلى طبيعتها، وأضعفا ثقة المواطن في قدرة الدولة على حمايته **(Dodge 2021,465)**

ثالثاً: الانقسامات المجتمعية العميقة وغياب المصالحة: أدى العنف الذي أعقب عام (٢٠٠٣) ، وخاصة العنف الطائفي بين عامي (٢٠٠٦) و (٢٠٠٨) ، وجرائم تنظيم (داعش) لاحقاً، إلى تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي وخلق جروح عميقة وشرخ كبير في الثقة بين مكونات المجتمع المختلفة. ورغم إطلاق العديد من مبادرات المصالحة الوطنية، إلا أنها ظلت حبراً على ورق في معظمها، وفشلت في معالجة المظالم الحقيقية وتحقيق عدالة انتقالية فعالة تلبي تطلعات الضحايا. **(Alshinawi 2025, 5)**

رابعاً: التحديات الاقتصادية والاجتماعية: أدت سنوات الصراع والعقوبات والفساد إلى تدمير البنية التحتية وتدهور الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصحة والتعليم. كما أفرزت الصراعات أزمات إنسانية ضخمة، تمثلت في ملايين النازحين والمهجرين الذين يعانون من ظروف معيشية صعبة. إن الفشل في تحقيق تنمية اقتصادية عادلة وتوفير فرص عمل للشباب يمثل قنبلة موقوتة تهدد الاستقرار الهش. **(Intersections of Culture and Religion in Peace building 2025,4-8)**

خامساً: التدخلات الخارجية: أصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات بين قوى إقليمية ودولية متنافسة، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي وأضعف السيادة الوطنية. ارتبطت العديد من الفصائل المسلحة والأحزاب السياسية بأجندات خارجية، مما أعاق بناء إجماع وطني حول مستقبل البلاد.**(Azeez 2019,13)**

في مقابل هذه التحديات الهائلة، تمتلك عملية بناء السلام في العراق بعض المقومات التي يمكن البناء عليها. فالمجتمع العراقي يمتلك حيوية وقدرة على الصمود، وقد أظهر في محطات عديدة، مثل الحراك الاحتجاجي في تشرين الأول (٢٠١٩) ، رغبة عارمة في تجاوز الانقسامات الطائفية وبناء دولة مواطنة حقيقية **(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)**. كما يمتلك العراق ثروات طبيعية هائلة يمكن، إذا ما أُديرت بحكمة وشفافية، أن تمول عمليات إعادة الإعمار والتنمية وتحسين مستوى معيشة المواطنين. إضافة إلى ذلك، يلعب المجتمع المدني العراقي دوراً متزايد الأهمية في تعزيز الحوار والمصالحة على المستوى المحلي ومراقبة أداء الحكومة **(Mako and Edgar 2021, 431)**.

إن نجاح عملية بناء السلام في العراق مرهون بالقدرة على مواجهة هذه التحديات بجدية، والاستفادة من المقومات المتاحة وهذا يتطلب رؤية وطنية شاملة تتجاوز المصالح الفئوية الضيقة، وتضع في أولوياتها إعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن، وبين مكونات المجتمع. وهنا يبرز الدور المحوري للحكم الرشيد، فكما سيوضح المبحث التالي، إن المبادئ التي يقوم عليها الحكم الرشيد، من سيادة القانون والمساءلة والمشاركة والعدالة، ليست مجرد أهداف بحد ذاتها، بل هي الأدوات الأساسية والضرورية لمواجهة تحديات بناء السلام في سياق معقد كالسياق العراقي. **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)**

المبحث الثاني

تطبيقات وتحديات الحكم الرشيد في مسار بناء السلام العراقي

شكلت مرحلة ما بعد العام (٢٠٠٣) منعطفًا تاريخياً في مسار الدولة العراقية، حيث فُتح الباب أمام عملية سياسية جديدة حملت وعودًا بالتحول الديمقراطي وتحقيق السلام والاستقرار. في قلب هذه الوعود، يكمن مفهوم الحكم الرشيد كأداة أساسية لإعادة بناء الدولة على أسس من العدالة والمشاركة والشفافية. ومع ذلك، فإن مسار تطبيق هذه المبادئ لم يكن سلسًا، بل واجه تحديات بنيوية وسياسية عميقة أثرت بشكل مباشر على جهود بناء السلام.

يستهدف هذا المبحث تحليل العلاقة الجدلية بين تطبيقات الحكم الرشيد ومسار بناء السلام في العراق. سينقسم التحليل إلى مطلبين رئيسيين: يتناول المطلب الأول واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في العراق بعد عام (٢٠٠٣) ، مستعرضاً الجهود المبذولة والإخفاقات المسجلة في مجالات رئيسية مثل سيادة القانون، والمساءلة، ومكافحة الفساد، والمشاركة السياسية. أما المطلب الثاني، فيتعمق في دراسة الآثار المترتبة على غياب أو ضعف آليات الحكم الرشيد، وكيف أدى ذلك إلى تقويض جهود بناء السلام، وتغذية دورات العنف، وإعاقة تحقيق الاستقرار المستدام في البلاد.

المطلب الأول: واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في العراق بعد (٢٠٠٣)

في العراق، ومنذ التغيير السياسي الذي حصل عام ٢٠٠٣، لم يُعط الاهتمام الكافي لمفاهيم الحكم الرشيد ومدى تأثيرها في الوضع العام، ولا سيما على الصعيدين السياسي والاقتصادي، في الوقت الذي شهد فيه العالم اهتمامًا متزايدًا بمؤشرات الحكم الرشيد. وقد انعكس ذلك سلبًا على واقع الحوكمة في العراق، حيث جاءت معظم المؤشرات سلبية، الأمر الذي أوجد فجوة واضحة بين الأطر الدستورية والقانونية من جهة، والتطبيق العملي لهذه المبادئ على أرض الواقع من جهة أخرى. **(العبادي ٢٠٢١، ٢–٣)**

على صعيد سيادة القانون، بذلت جهود لإعادة بناء المؤسسات القضائية والأمنية، ولكن هذه الجهود اصطدمت بتحديات كبيرة. فالإطار القانوني العراقي، رغم احتوائه على قيم دستورية تهدف إلى تحقيق العدالة والحكومة المفتوحة، عانى من صعوبات في التطبيق الفعلي. لقد أدى انتشار السلاح خارج سيطرة الدولة، ونفوذ جماعات مسلحة، والتدخلات السياسية في عمل القضاء إلى إضعاف هيبة الدولة وقدرتها على فرض القانون بشكل متساوٍ على الجميع . وفي هذا السياق، برز دور القضاء الإداري كآلية للتحكم في

سلطات الإدارة، حيث يُنظر إلى مبدأ (القرار المسبب) كوسيلة لتعزيز الشفافية والحد من التعسف في استخدام السلطة.**(محمد ٢٠١٩، ٤١، ٤٤، ٥٢)**

أما مبدأ (المساءلة والشفافية) ، فقد كان من أكثر المبادئ التي واجهت تحديات في التطبيق. تم إنشاء هيئات رقابية مستقلة مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، وسُنت قوانين لمكافحة الفساد الإداري والمالي. وتظهر الدراسات أن السياسة الجنائية للمشرع العراقي كانت تهدف إلى مكافحة الفساد بفعالية، إلا أن الواقع يشير إلى أن الفساد أصبح ظاهرة مستشرية وواحدًا من أكبر معوقات بناء الدولة **(الموسوي ٢٠٢٥، ٥٥)**. تعرضت المؤسسات الاقتصادية العامة بشكل خاص لمخاطر الفساد، مما استدعى تطبيق تشريعات صارمة مثل (قانون الإجراءات الجنائية رقم ٢٣) لضبط المخالفات (**Legal Ways of Managing Public Economic Institutions in Iraq**). يشير واقع الحكم الرشيد في العراق إلى أن ضعف تطبيق مبادئ المساءلة ومكافحة الفساد كان من أبرز الأسباب التي أسهمت في تدهور الأداء السياسي والاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣، إذ أدى غياب المساءلة الفاعلة وانتشار الفساد الإداري والمالي إلى سوء تخصيص الموارد، وتراجع ثقة المجتمع بالمؤسسات الحكومية، وإضعاف سيادة القانون، فضلاً عن فشل السياسات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، على الرغم من توافر الموارد المالية والطبيعية. **(العبادي ٢٠٢١، ١١–١٣)**

وفيما يتعلق بـ المشاركة السياسية والفعالية الحكومية، فإن العملية السياسية التي تأسست بعد (٢٠٠٣) اعتمدت على نظام المحاصصة الطائفية والإثنية، والذي كان يهدف في البداية إلى ضمان تمثيل جميع المكونات لكن هذا النظام، مع مرور الوقت، تحول إلى آلية لتقاسم السلطة والموارد بين النخب السياسية، مما أضعف الشعور بالمواطنة وقوض مبدأ الكفاءة في اختيار المسؤولين. لقد أثر هذا النظام بشكل سلبي على قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة بفعالية والاستجابة لاحتياجات المواطنين، مما خلق حالة من الإحباط وانعدام الثقة بين المواطن والدولة **(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)**. ومع ذلك، كانت هناك محاولات لتعزيز المشاركة من خلال إشراك المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة لتعزيز الشفافية والمساءلة. كما ظهرت مبادرات تهدف إلى تحديث الإدارة العامة، مثل الانتقال نحو الحكومة الإلكترونية، كوسيلة لتحقيق الانفتاح الحكومي وتشجيع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد من خلال زيادة الكفاءة والشفافية. **(وزارة التخطيط العراقية)**

وعلى الصعيد الاقتصادي، كان يُنظر إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مؤشرات الحكم الرشيد، حيث يتطلب ذلك بيئة قانونية مستقرة وشفافة. وقد كشفت الدراسات أن هناك حاجة ماسة لتعزيز

تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في العراق لجذب الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية **(البنك الدولي)**.وبالمثل، تم التأكيد على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية، وهو ما يتطلب بدوره إطارًا من الحكم الرشيد يضمن العدالة والشفافية في التعاقدات.

باختصار، يمكن القول إن واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في العراق بعد ٢٠٠٣ كان متفاوتًا ومعقدًا. ففي حين وجدت الأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية اللازمة، إلا أن التطبيق الفعلي تعثر بسبب تحديات بنيوية عميقة، أبرزها نظام المحاصصة السياسية، وضعف سيادة القانون، واستشراء الفساد ' هذه التحديات لم تعرقل مسار بناء دولة المؤسسات فحسب، بل كان لها أثر مباشر وبالغ الخطورة على جهود بناء السلام والاستقرار في البلاد.**(Al-Jabori 2023, 18-19)**

المطلب الثاني: أثر غياب الحكم الرشيد على جهود بناء السلام والاستقرار

إن العلاقة بين الحكم الرشيد وبناء السلام ليست علاقة ثانوية أو هامشية، بل هي علاقة جوهرية ومحورية، خاصة في سياقات ما بعد الصراع مثل العراق، فغياب أو ضعف آليات الحكم الرشيد لا يمثل مجرد فشل إداري، بل يتحول إلى محرك أساسي لتجدد النزاعات وتقويض أي فرصة لتحقيق سلام مستدام. في العراق، تجلت آثار غياب الحكم الرشيد بشكل واضح في إعاقة جهود بناء السلام والاستقرار على عدة مستويات**(Dahlman 2011, 179-182)** :

١. أدى استشراء الفساد وسوء توزيع الموارد إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية وتغذية المظالم. عندما تُنهب ثروات البلاد من قبل نخب سياسية فاسدة، وعندما يُحرم المواطنون من الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والصحة والتعليم، يتولد شعور عميق بالظلم والإقصاء، هذا الشعور كان وقودًا للاحتجاجات الشعبية الواسعة، كما استغلته الجماعات المتطرفة لتجنيد الأفراد الساخطين وتقديم نفسها كبديل عن الدولة الفاشلة **(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)**.إن الفساد لا يقتصر على سرقة المال العام، بل يقوض شرعية الدولة ويدمر العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، وهو أساس أي استقرار سياسي. إن عملية إعادة الإعمار، التي كان من المفترض أن تكون ركيزة لبناء السلام، تحولت في كثير من الأحيان إلى مصدر للفساد، مما أدى إلى فشل المشاريع وزيادة نقمة المواطنين في المناطق المحررة، وهو ما أعاق بدوره عودة النازحين وأبطأ عملية المصالحة المجتمعية. **(مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٨)**

٢. أدى ضعف سيادة القانون والإفلات من العقاب إلى تآكل الثقة في مؤسسات الدولة، وخاصة القضاء والأجهزة الأمنية. عندما يفشل النظام القضائي في محاسبة مرتكبي الجرائم، سواء كانوا مسؤولين

فاسدين أو أعضاء في جماعات مسلحة، يلجأ الأفراد والمجتمعات إلى آليات بديلة لتحقيق العدالة، مثل العشائر أو الميليشيات (Al-Dahir 10). هذا الوضع يخلق دورة مفرغة من العنف والانتقام، ويمنع بناء سلام قائم على الحقوق والمؤسسات. إن فشل جهود العدالة الانتقالية في محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في الماضي، سواء في ظل النظام السابق أو بعده، ترك جراحًا عميقة في النسيج الاجتماعي وأبقى الباب مفتوحًا أمام تكرار المآسي. **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٣، ٣٢، ٣٥)**

٣. تسبب نظام المحاصصة الطائفية والإثنية في تسييس الهوية وتعميق الانقسامات المجتمعية بدلاً من معالجتها. لقد حول هذا النظام مؤسسات الدولة إلى إقطاعيات للأحزاب السياسية المتنافسة، مما أدى إلى إضعاف الأداء الحكومي وتهميش الكفاءات لصالح الولاءات الطائفية والحزبية بدلاً من بناء هوية وطنية جامعة، عزز نظام المحاصصة الهويات الفرعية وجعل الانتماء الطائفي أو العرقي هو المحدد الرئيسي للحصول على الحقوق والمناصب والموارد. وقد أظهرت التحليلات أن هذا النموذج التوافقي، الذي كان يهدف إلى احتواء الصراع، قد ساهم في الواقع في استمرار عدم الاستقرار وفشل في نقل البلاد إلى وضع ما بعد الصراع الحقيق. **(بشير ٢٠١٨، ٦١-٦٤)**

٤. أدى غياب المشاركة الفعالة وضعف الاستجابة الحكومية إلى اغتراب شرائح واسعة من المجتمع عن العملية السياسية. عندما يشعر المواطنون، وخاصة الشباب، أن أصواتهم غير مسموعة وأن مشاركتهم في الانتخابات لا تحدث تغييرًا حقيقيًا، فإنهم يفقدون الأمل في الإصلاح السلمي **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق)**. هذا الاغتراب يمكن أن يتخذ أشكالًا مختلفة، من المقاطعة السلبية للعملية السياسية إلى الانخراط في احتجاجات عنيفة أو حتى الانضمام إلى جماعات متطرفة لقد كان دور المجتمع المدني، الذي يُعول عليه للمساهمة في بناء السلام، مقيدًا في كثير من الأحيان بسبب البيئة السياسية غير المستقرة والتحديات الأمنية، مما حد من قدرته على التأثير في السياسات العامة وتعزيز المصالحة. **(بشير ٦٧)**

في المحصلة، يظهر أن غياب الحكم الرشيد في العراق لم يكن مجرد عقبة أمام التنمية، بل كان عاملاً مباشرًا في تقويض السلام والاستقرار، و لقد خلق الفساد وضعف القانون والمحاصصة بيئة خصبة لنمو التطرف، وتجدد العنف، وتعميق الانقسامات الاجتماعية (Al-Jabori 2023, 21). إن الجهود الدولية والمحلية التي بذلت في إعادة الإعمار وبناء السلام كثيرًا ما كانت تصطدم بحائط الفساد وسوء الإدارة، مما يؤكد أن استقرار العراق على المدى الطويل يعتمد بشكل حاسم على قدرته على بناء مؤسسات حكم رشيدة

وفعالة وقادرة على كسب ثقة مواطنيها وبدون معالجة جذرية لهذه الإخفاقات في الحكم، ستبقى جهود بناء السلام سطحية وهشة، وعرضة للانهيار عند أول أزمة سياسية أو أمنية. **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)**

الخاتمة:

أظهر البحث أن العلاقة بين الحكم الرشيد وبناء السلام في العراق بعد عام (٢٠٠٣) علاقة بنيوية لا يمكن فصلها. فالإطار المفاهيمي للحكم الرشيد بما يتضمنه من سيادة القانون، والشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والعدالة، لا يمثل مجرد منظومة قيمية أو تقنية في إدارة الدولة، بل يشكل الأساس الذي تقوم عليه شرعية النظام السياسي وإمكانية ترسيخ سلم أهلي مستدام. كما بين التحليل النظري لمفهوم بناء السلام في سياقات ما بعد الصراع أن نجاحه يتوقف على وجود مؤسسات قادرة، عادلة، خاضعة للمساءلة، قادرة على استيعاب الخلافات وإدارتها ضمن قواعد واضحة ومقبولة.

على المستوى التطبيقي، أظهرت دراسة الواقع العراقي بعد (٢٠٠٣) وجود فجوة واسعة بين النصوص الدستورية والقانونية التي تبنت العديد من مبادئ الحكم الرشيد، وبين الممارسة الفعلية التي اتسمت بضعف سيادة القانون، واستشراء الفساد، وسيطرة نظام المحاصصة الطائفية والإثنية، وتسييس الهوية، وتراجع ثقة المواطن بالمؤسسات. هذا الاختلال البنيوي في منظومة الحكم لم يعرقل فقط بناء دولة المؤسسات، بل انعكس مباشرة على مسار بناء السلام، إذ أعاد إنتاج العنف بأشكال جديدة، وعطل جهود المصالحة، وأفشل الكثير من مشاريع إعادة الإعمار والتنمية.

يتضح من ذلك أن غياب الحكم الرشيد في العراق لم يكن عرضًا جانبيًا لمسار انتقالي متعثر، بل كان عاملًا فاعلًا في تعميق أزمات الدولة والمجتمع. الفساد، وضعف القانون، والمحاصصة، لم تكن مشكلات تقنية يمكن إصلاحها بإجراءات إدارية جزئية، بل كانت أطرًا منظمة لإعادة توزيع السلطة والثروة خارج منطق المواطنة، الأمر الذي حول عملية بناء السلام إلى عملية سطحية وهشة، سرعان ما تتعرض للاهتزاز عند كل أزمة سياسية أو أمنية. لذلك يصبح إصلاح منظومة الحكم شرطًا سابقًا وضروريًا لأي مشروع حقيقي لبناء السلام والاستقرار.

ينتهي البحث إلى أن أي رؤية مستقبلية لاستقرار العراق تحتاج إلى مقاربة تقوم على إعادة بناء العقد الاجتماعي على أساس المواطنة المتساوية، وتعزيز استقلال القضاء، وتفعيل آليات المساءلة ومكافحة الفساد، وتجاوز منطق المحاصصة نحو منطق الكفاءة والتمثيل الحقيقي. هذه ليست خيارات انتقائية، بل متطلبات حتمية لتحويل السلام من حالة مؤقتة ومرتبطة بتوازنات قوى هشة، إلى سلام إيجابي يستند إلى مؤسسات حكم رشيدة وقادرة على كسب ثقة المجتمع وإدارة تنوعه ضمن إطار دولة عادلة وفاعلة.

الإستنتاجات:

- **العلاقة التكافلية والضرورية:** أظهر التحليل أن العلاقة بين الحكم الرشيد وبناء السلام هي علاقة عضوية وتكافلية. فالحكم الرشيد، بمبادئه المتمثلة في سيادة القانون، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة، ليس مجرد أداة مساعدة، بل هو شرط أساسي لبناء سلام حقيقي ومستدام. فهو يعالج الأسباب الهيكلية للنزاع، مثل الظلم والفساد والتهميش، والتي غالباً ما تكون المحرك الأساسي للعنف.
- **التحديات البنيوية في العراق:** كشف البحث أن مسار تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في العراق بعد عام (٢٠٠٣) اصطدم بتحديات بنيوية عميقة. ويأتي في مقدمة هذه التحديات نظام المحاصصة الطائفية والإثنية الذي قوض مبدأ المواطنة والكفاءة، واستشراء الفساد الذي أدى إلى نهب الموارد وتقويض ثقة المواطن بالدولة، بالإضافة إلى ضعف سيادة القانون وانتشار السلاح خارج سيطرة الدولة
- **الآثار المباشرة على بناء السلام:** تبين أن غياب الحكم الرشيد كان له أثر مدمر ومباشر على جهود بناء السلام في العراق. فالفساد أدى إلى تعميق المظالم الاجتماعية والاقتصادية، وضعف سيادة القانون أدى إلى استمرار دورة العنف والإفلات من العقاب، ونظام المحاصصة عمّق الانقسامات المجتمعية وأعاق بناء هوية وطنية جامعة. هذه العوامل مجتمعة شكلت بيئة خصبة لنمو التطرف ومنعت تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية.
- **الفجوة بين النص والتطبيق:** على الرغم من أن الدستور العراقي والعديد من القوانين تتضمن نصوصًا متقدمة تكرس مبادئ الحكم الرشيد، إلا أن هناك فجوة هائلة بين هذه النصوص والواقع العملي. وتعود هذه الفجوة بشكل أساسي إلى غياب الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة لتطبيق هذه المبادئ، حيث تتعارض مع مصالحها الضيقة القائمة على المحاصصة والفساد.

التوصيات:

١. **تجاوز نظام المحاصصة:** لا يمكن بناء دولة مواطنة حقيقية أو تحقيق حكم رشيد في ظل نظام المحاصصة الحالي. لذا، فإن الأولوية القصوى يجب أن تكون لإصلاح النظام السياسي باتجاه بناء دولة تعتمد على معايير الكفاءة والنزاهة والمواطنة، بدلاً من الانتماءات الطائفية أو الإثنية.

٢. **تفعيل آليات المساءلة ومكافحة الفساد:** يجب منح الهيئات الرقابية استقلالية كاملة وصلاحيات واسعة لملاحقة الفاسدين، بغض النظر عن مناصبهم وانتماءاتهم السياسية. إن استعادة الأموال المنهوبة ومحاسبة كبار الفاسدين هي خطوة حاسمة لاستعادة ثقة المواطنين بالدولة.

٣. **تعزيز سيادة القانون وحصر السلاح بيد الدولة:** لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في ظل تعدد السلطات وانتشار السلاح. يجب العمل بجدية على تعزيز سلطة الدولة ومؤسساتها الأمنية والقضائية، وضمان تطبيق القانون على الجميع دون تمييز.

٤. **دعم المشاركة المجتمعية والمجتمع المدني:** يجب تمكين منظمات المجتمع المدني والإعلام الحر والمواطنين من لعب دور فاعل في مراقبة أداء الحكومة والمشاركة في صنع السياسات العامة. إن المشاركة الواسعة هي أفضل ضمانة لتعزيز الشفافية والاستجابة لاحتياجات المواطنين.

٥. في الختام، إن مسار العراق نحو السلام والاستقرار الدائمين يمر حتماً عبر بوابة الحكم الرشيد. وبدون إصلاحات هيكلية وجذرية تعالج إخفاقات الحكم، ستبقى البلاد عرضة للأزمات، وستظل جهود بناء السلام هشة وغير مكتملة. إن بناء دولة عادلة وقوية ومسؤولة ليس خيارًا، بل هو ضرورة حتمية لمستقبل العراق وأجياله القادمة.

المصادر باللغة العربية:

١. البشير، أحمد، ٢٠١٨، «المحاصصة الطائفية وأثرها في بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣» مجلة دراسات سياسية، جامعة بغداد، العدد ٤٥.

٢. بشارة، عزمي، في الشرعية، الحوكمة، وعدالة التوزيع: نحو عقد اجتماعي جديد، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/Governance-Social-Justice.aspx

٣. بطرس، غالي. ١٩٩٢، أجندة للسلام: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه وبناؤه. نيويورك: الأمم المتحدة.https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding
٤. البياتي، فراس، ٢٠١٣، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، بيروت: العارف للنشر والتوزيع.
٥. العبادي، نصيف جاسم علي، ٢٠٢١، الحكم الرشيد في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠٢٠): دراسة تحليلية للمؤشرات السياسية والاقتصادية، البصرة: جامعة البصرة للنفط والغاز، كلية الإدارة الصناعية.
٦. عبد الله، عمر خيري، وآخرون، ٢٠١٨، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات. بغداد: جمعية الأمل العراقية.
٧. عبد الكريم حسن محمد. ٢٠١٩. «دور الشفافية في مكافحة الفساد الإداري». مجلة الدراسات القانونية، جامعة بغداد، العدد ٢٤.
٨. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، انتفاضة تشرين في العراق: من الاحتجاج الاجتماعي إلى مطلب الدولة المدنية.https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/October-Protests-Iraq.aspx
٩. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المحاصصة الطائفية في العراق: الجذور، المآلات، وإشكالية بناء الدولة.https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/Consociationalism-Iraq.aspx
١٠. مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨، إعادة الإعمار في العراق: بين الفساد وإخفاق بناء السلام.https://studies.aljazeera.net/ar/article/2018/07/180710102245394.html
١١. الموسوي، أحمد جبار، ٢٠٢٥، «أثر المحاصصة السياسية على كفاءة مؤسسات الدولة العراقية ودورها في مكافحة الفساد»، مجلة الجامعة العراقية.
١٢. وزارة التخطيط العراقية، التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية في العراق: الواقع والتحديات. بغداد: وزارة التخطيط العراقية.https://mop.gov.iq/ar/page/1523
١٣. هيئة النزاهة الاتحادية، ٢٠٢١–٢٠٢٤، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بغداد: هيئة النزاهة الاتحادية.https://nazaha.iq/body.asp?id=1485
١٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحكم الرشيد من أجل التنمية البشرية المستدامة، نيويورك: الأمم المتحدة.https://www.undp.org/ar/publications/governance-sustainable-human-development
١٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق، الشباب، المشاركة السياسية، وبناء السلام في العراق.https://www.undp.org/ar/iraq/publications/youth-political-participation-peacebuilding
١٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). بدون تاريخ. إعادة بناء العقد الاجتماعي والحكم الرشيد في الدول العربية الخارجة من الصراع. بيروت: الأمم المتحدة.https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs

١٧. البنك الدولي، الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية. واشنطن: البنك الدولي. https://www.worldbank.org/ar/topic/governance/brief/foreign-direct-investment-and-governance

١٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بدون تاريخ، الحكم الرشيد وبناء السلام المستدام في الدول الخارجة من النزاع. نيويورك: الأمم المتحدة.

١٩. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). 2017، الحكم الرشيد: الأسس والمعايير (النسخة العربية). باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. https://www.oecd.org/ar/governance/oecdprinciplesongovernanceinarabic.pdf

٢٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ٢٠١٣، العدالة الانتقالية في العراق: التحديات والآفاق. بغداد: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مكتب العراق.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Ahmed, Zubir R., and Handren Ahmad Eahya. 2024. "The Relationship between Democracy and State-Building in Iraq after 2003." Twejer Journal 7, no. 3،https://doi.org/10.31918/twejer.2473.57
2. Al-Jabori, Malik. 2023. Partnerships: Its Importance in the Development of Iraq. Doctoral dissertation, University of Hull،https://hull-repository.worktribe.com/OutputFile/4443581
3. Almansarawi, Fahran Aboalshon Yaseen. 2024. "The Origin of the Rule of Law; Applied Research on Iraqi Law and Inter-Religious Laws." TMP Universal Journal of Research and Review Archives 3, no. 3.https://doi.org/10.69557/ujrra.v3i3.98
4. Azeez, H. 2019. Building States, Failing Nations: The Failure of Post-Conflict Reconstruction in Iraq. PhD diss., Newcastle University.
5. Dahlman, Carl T. 2011. "Breaking Iraq: Reconstruction as War." In Reconstructing Conflict: Integrating War and Post-War Geographies, edited by Scott Kirsch and Colin Flint. London: Routledge.
6. Dodge, Toby. 2021. "The Failure of Peacebuilding in Iraq: The Role of Consociationalism and Political Settlements." Journal of Intervention and Statebuilding 15, no. 4 .https://doi.org/10.1080/17502977.2020.1850036

7. Hasan, M. A. 2024. "Aligning Legal Principles: An Empirical Analysis of Rule of Law Factors and Constitutional Public Values in Iraqi Constitutional Law." International Journal of Cyber Criminology.
8. Intizar, Mahnoor, Farooq Arshad, Sobia Nasir Shafiq, and Zainab Abbas. 2025. "Conflict Dynamics and Prospects for Peacebuilding in Iraq." Pakistan Journal of Humanities and Social Sciences 13, no. 1.https://doi.org/10.52131/pjhss.2025.v13i1.2794
9. Mako, Shamiran, and Alistair D. Edgar. 2021. "Evaluating the Pitfalls of External Statebuilding in Post-2003 Iraq." Journal of Intervention and Statebuilding 15, no. 4.
10. Mazhari, M. 2023. "Mechanisms of Financial Transparency and Administrative Integrity." TMP Public Administration and Law Review.https://cyberleninka.ru/article/n/mechanisms-of-financial-transparency-and-administrative-integrity-in-international-documents-and-their-application-in-the-statute
11. "Legal Ways of Managing Public Economic Institutions in Iraq: Implications of Criminal Justice System." n.d. International Journal of Criminal Justice Sciences (IJCJS).https://ijcjs.com/menu-script/index.php/ijcjs/article/view/729
12. Intersections of Culture and Religion in Peacebuilding: An Analysis of Post-2003 Iraq and US Liberal Approaches.n.d. Cyber Criminology & Social Science Journal.https://search.proquest.com/openview/87eee7f4d4c36aa5b02a04a45f
13. Alshinawi, Arsalan. 2014. State-Building in Iraq since 2003: The Challenges and Lessons.Jean Monnet Occasional Papers, no. 12. University of Malta, Institute for European Studies. https://www.um.edu.mt/library/oar/handle/123456789/18218
14. Mazhari, M. 2023. "Mechanisms of Financial Transparency and Administrative Integrity in International Documents and Their Application in the Statute Law of the Republic of Iraq."TMP Public Administration and Law Review. https://cyberleninka.ru/article/n/mechanisms-of-financial-transparency-and-administrative-integrity-in-international-documents-and-their-application-in-the-statute